مرسوم اتحادي رقم (65) لسنة 2018
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية بورندي لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972، بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صودق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية بورندي لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل، والبروتكول الملحق بها، والتي تم التوقيع عليها في أبوظبي بتاريخ 06 فبراير 2017، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم، وينشر في الجريدة الرسمية.

خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:
بتاريخ: 26 / جمادى الآخرة/ 1439هـ
الموافق: 14 / مارس / 2018م

اتفاقيـــة بـــين

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

و

وحكومة جمهورية بوروندي

لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي

فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية بوروندي المشار اليهما هنا بـ "الدولتين المتعاقدتين"، رغبة منهما في تعزيز علاقتهما الاقتصادية المتبادلة ولتعزيز تعاونهما في المسائل الضريبية عن طريق إبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل فقد اتفقتا على ما يلي:

مادة (1)

الأشخاص المشمولون

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كليهما .

مادة (2)

الضرائب التي تشملها الاتفاقية

1. تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل المفروضة نيابة عن دولة متعاقدة أو أقسامها السياسية الفرعية أو سلطاتها المحلية بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها .

2. تعتبر من الضرائب على الدخل كل الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل، او على عناصر من الدخل، بما في ذلك الضـــرائب على الأرباح الناتجة من نقل ملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة، الضرائب على إجمالي مبالغ الأجور أو الرواتب التي تدفعها الشركات، وايضا الضرائب على زيادة راس المال المحققة.

3. الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية بوجه الخصوص: -

(أ) في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة:

1) ضريبة الدخل؛

2) ضريبة الشركات.

(والمشار إليها فيما بعد بضريبة الإمارات العربية المتحدة)

(ب) في حالة جمهورية بوروندي:

1) ضريبة الدخل الشخصي؛

(والمشار إليها فيما بعد بضريبة "جمهورية بوروندي")

4. تطبق هذه الاتفاقية أيضاً على أي ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها، والتي تفرض بموجب قوانين دولة متعاقدة بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى أو بديلاً عن الضرائب الحالية، تخطر السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين بعضها البعض بأي تغييرات جوهرية تم إجراءها على القوانين الضريبية لكل منهما.

مادة (3)

الدخل الناتج من المواد الهيدروكربونية

بالرغم من أي احكام اخرى في هذه الاتفاقية لا يوجد ما يؤثر على حق أي من الدولتين المتعاقدتين، أو أي من حكوماتهما المحلية أو سلطاتهما المحلية على تطبيق قوانينهما المحلية وتشريعاتهما وذلك فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والأرباح الناتجة من الهيدروكربونات والأنشطة المرتبطة الواقعة في إقليم الدولة المتعاقدة ذات الصلة، وذلك حسب ما تقتضي الحالة.

مادة (4)

تعريفـــات عامة

1) لأغراض هذه الاتفاقية ما لم يقتضي سياق النص خلاف ذلك:

أ- يعني المصطلح "دولة متعاقدة" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" دولة الإمارات العربية المتحدة أو جمهورية بورندي، كما يقتضي النص.

ب- يعني المصطلح "جمهورية بورندي" جمهورية بورندي، وعند استخدامه بمعناه الجغرافي تعني اقليم جمهورية بورندي.

ج- يعني مصطلح "دولة الإمارات العربية المتحدة "عند استخدامه بمعناه الجغرافي إقليم دولة الإمارات العربية المتحدة تحت سيادتها بما في ذلك المنطقة خارج البحر الإقليمي والفضاء الجوي والمناطق البحرية والتي تمارس عليها دولة الإمارات العربية المتحدة حقوق سيادية وقضائية فيما يتعلق بالأنشطة في مياهها، قاع البحر، التربة التحتية ذات الصلة باستكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية وفقا لقوانينها والقانون الدولي.

د- يشمل مصطلح " شخص " فرد أو شركة، وأي كيان أخر من الأشخاص.

ه- يعنى مصطلح " شركة " أي شخص اعتباري أو كيان يعامل معاملة الشخص الاعتباري لأغراض الضريبة.

و- يسري المصطلح "مشروع" على ممارسة أي اعمال تجارية.

ز- تعنى المصطلحات " مشروع الدولة المتعاقدة " و " مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى " على التوالي مشروع يقيمه مقيم في دولة متعاقدة ومشروع يقيمه مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ح- يعني المصطلح " النقل الدولي " أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة يتولى تشغيلها مشروع يقع مقر ادارته الفاعلة في دولة متعاقدة ما عدا الحالات التي يتم فيها تشغيل السفينة أو الطائرة فقط فيما بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ط- تعنى عبارة " السلطة المختصة ":

1_ في الإمارات العربية المتحدة وزير المالية أو ممثل مفوض لوزير المالية.

2_ في جمهورية بورندي وزير المالية أو ممثله المفوض.

ي- يعنى مصطلح "مواطن" فيما يتعلق بدولة متعاقدة:

1-أي فرد حائز على جنسية تلك الدولة المتعاقدة.

2-أي شخص، شراكة أو هيئة تستمد وضعها على هذا النحو من القوانين السارية في تلك الدولة المتعاقدة أو تقسيم سياسي أو حكومة محلية فيها.

ك- يشمل المصطلح "اعمال" اداء الخدمات المهنية والنشاطات الاخرى ذات الصفة المستقلة.

ل- يعني المصطلح "ضريبة" ضريبة الامارات العربية المتحدة او ضريبة جمهورية بورندي كما يقتضي النص.

م- يعني المصطلح "كيان حكومي مؤهل" المصرف المركزي لدولة متعاقدة وأي شخص، وكالة، مؤسسة، سلطة، صندوق، مشروع، منظمة او كيان اخر تمتلكه او تديره بشكل مباشر او غير مباشر دولة متعاقدة او أي تقسيم سياسي فرعي او حكومة محلية فيها.

(2) فيما يخص بتطبيق هذه الاتفاقية في أي وقت بواسطة دولة متعاقدة فإن أي مصطلح لم يرد له تعرف وما لم يقتضي سياق النص خلاف ذلك يكون له نفس معناه في ذلك الوقت بموجب قوانين تلك الدولة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها هذه الاتفاقية، أي معنى بموجب القوانين الضريبية السارية لتلك الدولة يسود على المعنى الموجود في القوانين الأخرى لتلك الدولة.

مادة (5)

المقيم

1. لأغراض هذه الاتفاقية فأن عبارة " مقيم في دولة متعاقدة " تعني:

أ- في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، الفرد الذي يكون مكان اقامته في الامارات العربية المتحدة ومواطني دولة الامارات العربية المتحدة وشركة مؤسسة في الامارات العربية المتحدة ويكون مقر ادارتها الفاعلة فيها.

ب- في حالة جمهورية بوروندي أي شخص والذي بموجب قوانين تلك الدولة يكون خاضعا للضريبة بسبب محل إقامته، سكنه، مكان إدارته أو أي معيار أخر ذو طبيعة مشابهة، ويشمل ايضا تلك الدولة وأي تقسيم سياسي فرعي وسلطة محلية فيها. على كل لا يشمل هذه المصطلح أي شخص يخضع للضريبة في تلك الدولة فقط فيما يتعلق بدخل من مصادر في تلك الدولة.

2. لأغراض الفقرة 1 أعلاه يشمل المقيم في دولة متعاقدة:

أ) حكومة تلك الدولة المتعاقدة وأي تقسيم سياسي فرعي أو حكومة محلية أو سلطة محلية؛

ب) كيان حكومي مؤهل.

3. حيثما يكون فرد مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدتين وفقاً لأحكام الفقرة (1) من هذه المادة يتم تحديد وضعه كالتالي: -

(أ) يعتبر مقيماً في الدولة التي يتوفر له فيها سكن دائم بها وإذا كان يتوفر له سكن دائم في كلتا الدولتين يعتبر الفرد مقيماً فقط في الدولة التي تكون علاقاته الشخصية والاقتصادية بها أوثق (مركز المصالح الحيوية) .

(ب) إذا لم يكن ممكناً تحديد الدولة المتعاقدة التي بها مركز مصالحه الحيوية أو لم يتوفر له سكن دائم في أي من الدولتين يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي بها سكنه المعتاد .

(جـ) إذا كان له سكن معتاد في كلتا الدولتين المتعاقدتين أو لم يكن له سكن معتاد في أي منهما يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يعد من مواطنيها .

(د)إذا كان من مواطنا في كلتا الدولتين او من غير مواطني أي من الدولتين، تتولى السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقدتين تسوية المسألة بالاتفاق المتبادل بينهما .

4. وحيثما يكون بسبب أحكام الفقرة (1) من هذه المادة الشخص غير الفرد مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدتين يعتبر في هذه الحالة مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة يقع بها مركز ادارته الفاعلة.

مادة (6)

المنشأة الدائمة

1. لأغراض هذه الاتفاقية يعني المصطلح "المنشأة الدائمة "المقر الثابت للعمل الذي يتم من خلاله مزاولة نشاط المشروع جزئياً أو كلياً .

2. تشمل عبارة المنشأة الدائمة خصوصا:

أ- محل الإدارة؛

ب- فرع؛

ج- مكتب؛

د- مصنع؛

ه- ورشة؛

و- منجم، بئر نفط أو غاز، محجر أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية و،

ز- الاستغلال الزراعي، الرعوي او الغابات.

3. موقع بناء أو تشييد أو تركيب أو مشروع تجميع تعتبر منشأة دائمة فقط إذا ما استمر لمدة تزيد عن 6 أشهر.

4. بالرغم من الأحكام السابقة في هذه المادة فإن عبارة " المنشأة الدائمة "لا تشمل الآتي:

أ) استخدام المرافق فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم السلع أو البضائع المملوكة للمشروع.

ب) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط بغرض تخزينها أو عرضها أو تسليمها.

ج) الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض تصنيعها بواسطة مشروع آخر.

د) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض شراء السلع أو البضائع أو لجمع المعلومات للمشروع.

ه) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض القيام للمشروع بأي نشاطات أخرى ذات طبيعة تحضيرية أو مساعدة.

و) الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط للجمع لأي من الأنشطة المذكورة في الفقرات الفرعية (أ) و(هـ) شريطة أن يكون النشاط الكلي في المقر الثابت للعمل الذي ينتج عن هذا الجمع ذا طبيعة تحضيرية أو مساعدة.

5. بالرغم من أحكام الفقرتين (1) و (2) ، إذا عمل شخص، غير الوكيل ذو الوضع المستقل الذي تنطبق عليه الفقرة (6)، في دولة متعاقدة لصالح مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى، وكان لديه ويزاول بشكل معتاد في دولة متعاقدة سلطة لإبرام العقود باسم ذلك المشروع، فإن ذلك المشروع سيعتبر بأن له منشأة دائمة في تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بأية أنشطة يقوم بها ذلك الشخص لصالح المشروع، إلا إذا كانت أنشطة ذلك الشخص محدودة بتلك المذكورة في الفقرة (4) والتي إن تمت ممارستها من خلال مقر ثابت للعمل لا تجعل من هذا المقر الثابت منشأة دائمة طبقاً لأحكام تلك الفقرة.

6. لا يعتبر أن لمشروع تابع لدولة متعاقدة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لمجرد أن المشروع يزاول العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال سمسار أو وكيل بالعمولة أو أي وكيل آخر ذو وضع مستقل، بشرط أن يكون تصرف هؤلاء الأشخاص في النطاق المعتاد لأعمالهم.

7. إن كون شركة مقيمة في دولة متعاقدة تسيطر على شركة مقيمة أو تسيطر عليها شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو تزاول عملاً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو خلافه) فإن ذلك الواقع لا يجعل في حد ذاته أياً من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى.

مادة (7)

الدخل الناتج عن الأموال غير المنقولة

1. الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة من الأموال غير المنقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو استغلال الغابات) الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة.

2. عبارة " الأموال غير المنقولة " يكون لها نفس معناها وفقاً لقانون الدولة المتعاقدة التي توجد فيها الأموال المعنية وفي أي حالة فإن العبارة تشمل الملكية الملحقة بالأموال غير المنقولة والماشية والآلات المستخدمة في الزراعة واستغلال الغابات والحقوق التي تطبق بشأنها أحكام القانون العام المتعلقة بملكية الأراضي ، وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحقوق في المدفوعات المتغيرة أو الثابتة كمقابل استغلال أو الحق في استغلال الترسبات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى ، لا تعتبر السفن ، القوارب والطائرات من الأموال غير المنقولة .

3. تطبق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة على الدخل الناتج من استخدام الأموال غير المنقولة بصورة مباشرة أو تأجيرها أو استغلالها بأي شكل آخر.

4. تطبق أحكام الفقرتين (1) و (3) من هذه المادة أيضاً على الدخل من الأموال غير المنقولة للمشروع.

مادة (8)

أرباح الأعمال

1. تخضع أرباح مشروع لدولة متعاقدة للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة ما لم يباشر المشروع نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة قائمة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى فإذا باشر المشروع نشاطاً كالمذكور آنفاً، يجوز إخضاع أرباح المشروع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن فقط بالقدر الذي يمكن أن ينسب منها إلى تلك المنشأة الدائمة.

2. مع مراعاة أحكام الفقرة (3) حيثما يباشر مشروع تابع لدولة متعاقدة نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة قائمة فيها، تنسب في كل دولة متعاقدة إلى تلك المنشأة الدائمة الأرباح التي يمكن أن يتوقع تحقيقها فيما لو كان المشروع متميزاً ومستقلاً ويباشر نفس الأنشطة أو أنشطة مشابهة في نفس الظروف أو ظروف مشابهة وتعامل بصورة مستقلة تماماً مع المشروع الذي تعتبر منشأة دائمة له.

3. عند تحديد أرباح منشأة دائمة، يسمح بخصم المصروفات أو النفقات القابلة للخصم التي تكبدها المشروع لأغراض المنشأة الدائمة بما في ذلك أي مصروفات أو نفقات تنفيذية أو إدارية عامة تم تكبدها على هذا النحو، سواءً تكبدها المشروع في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر.

4. لا تنسب أرباح لمنشأة دائمة استناداً فقط إلى قيام المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع للمشروع.

5. لأغراض الفقرات السابقة تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة بذات الكيفية عاماً بعد عام ما لم يوجد سبب وجيه وكاف للعمل بغير ذلك.

6. حيثما تشتمل الأرباح على عناصر للدخل أو الأرباح تمت معالجتها على حدة في مواد أخرى من هذه الاتفاقية فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة.

مادة (9)

النقل البحري والجوي

1. الأرباح الناتجة لمشروع دولة متعاقدة من عمليات تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز الادارة الفاعلة للمشروع.

2. إذا كان مركز الادارة الفاعلة لمشروع شحن بحري على متن سفينة، فانه يعتبر متواجدا في الدولة المتعاقدة التي يتواجد بها المرفأ الرئيسي للسفينة، او، إذا لم يتوفر هذا المرفأ الرئيسي، ففي الدولة المتعاقدة التي يقيم بها مشغل السفينة.

3. لأغراض هذه المادة، فان الأرباح من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي تشمل:

أ- الأرباح من تأجير السفن أو الطائرات بدون طاقم.

ب- الأرباح من استخدام، صيانة أو استئجار الحاويات، بما في ذلك المقطورات والمعدات المرتبطة بها لنقل الحاويات، المستخدمة لنقل السلع أو البضائع.

4. تسري أحكام الفقرة 1 من هذه المادة أيضا على الأرباح الناتجة من:

أ- من المشاركة في اتحاد، عمل مشترك أو وكالة تشغيل دولية.

ب- بيع التذاكر بالنيابة عن مشروع أخر.

ج- الدخل الناتج من الإيداعات المصرفية، السندات، الحصص، الأسهم وأدوات الدين بشرط ان تكون هذه الاستثمارات عرضية لعمليات تشغيل مشروع الشحن او النقل الجوي.

مادة (10)

المشروعات المشتركة

1. حيثما:

(أ) يساهم مشروع تابع لدولة متعاقدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الإدارة أو الرقابة أو رأس مال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى أو

(ب) يساهم نفس الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الإدارة أو الرقابة أو رأسمال مشروع تابع لدولة متعاقدة ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى.

وفي أي من الحالتين إذا وضعت أو فرضت شروط فيما بين المشروعين في علاقاتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي يمكن وضعها بين مشروعين مستقلين فإن أية أرباح كان من الممكن أن يحققها أي من المشروعين لو لم تكن هذه الشروط ولكنها لم تتحقق بسبب وجود هذه الشروط. يجوز تضمينها في أرباح ذلك المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك.

2. عندما تقوم دولة متعاقدة بتضمين أرباح مشروع لتلك الدولة المتعاقدة –و تخضعها للضريبة– أرباح مشروع للدولة المتعاقدة الأخرى تم إخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى و كانت الأرباح المضمنة يمكن أن تكون أرباحا لمشروع الدولة المتعاقدة الأولى إذا كانت الشروط الموضوعة بين المشروعين هي نفسها الشروط التي يمكن أن تكون بين مشروعين مستقلين ،في هذه الحالة تقوم الدولة الأخرى بإجراء التعديلات المناسبة على مقدار الضريبة المفروضة على هذه الأرباح يجب وضع اعتبار للأحكام الأخرى في هذه الاتفاقية عند تحديد مثل هذه التعديلات و يجوز أن تقوم السلطات المختصة إذا لزم الأمر بالتشاور في ما بينهما .

مادة (11)

أرباح الأسهم

1. أرباح الأسهم التي تنشأ في دولة متعاقدة والتي يكون مالكها المنتفع مقيما في الدولة المتعاقدة الاخرى تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة الاخرى.

لن تؤثر هذه الفقرة على فرض الضريبة على شركة فيما يتعلق بالأرباح التي تدفع عنها ارباح الاسهم.

2. تعنى عبارة " أرباح الأسهم " حسب استخدامها في هذه المادة الدخل من الحصص، حصص التنقيب، حصص المؤسسين أو حقوق أخرى ولا تمثل مطالبات ديون، المساهمة في الأرباح وكذلك الدخل من

حقوق اعتبارية أخرى تخضع لنفس المعاملة الضريبية باعتبارها دخلاً من الأسهم بموجب القوانين الضريبية للدولة التي تقيم فيها الشركة القائمة بالتوزيع.

3. لا تنطبق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة إذا كان المالك المنتفع بأرباح الأسهم مقيماً في دولة متعاقدة ويباشر نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة التي تدفع أرباح الأسهم من خلال منشأة دائمة تقع فيها، وكانت الملكية التي تدفع عنها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة، وفي مثل هذه الحالة تنطبق أحكام المادة (8).

4. عندما تحقق شركة مقيمة في دولة متعاقدة، أرباحا أو دخل من الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا يجوز لتلك الدولة الأخرى أن تفرض ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة إلا بقدر ما تدفع مثل هذه الأرباح إلى مقيم بتلك الدولة الأخرى والذي يكون هو المالك المنتفع من ارباح الاسهم، أو بالقدر الذي تكون بموجبه ملكية الأسهم التي تدفع عنها الأرباح مرتبطة ارتباطا فعليا بمنشأة دائمة في تلك الدولة الأخرى، وكذلك لا يجوز إخضاع أرباح الشركة غير الموزعة للضريبة التي تفرض على الأرباح غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة قد نشأت كليا أو جزئيا من أرباح أو دخل ناتج في تلك الدولة الأخرى.

مادة (12)

الفائدة

1. أن الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة والتي يكون مالكها المنتفع مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2. يعني مصطلح "الفائدة" حسب استخدامه في هذه المادة الدخل الناشئ من مطالبات الديون بكافة أنواعها، سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن وسواء كانت تحمل حق المساهمة في أرباح المدين أم لا تحمل هذا الحق، وعلى وجه الخصوص الدخل من الأوراق المالية الحكومية والدخل من السندات أو

سندات الدين، بما في ذلك علاوات الإصدار والجوائز المرتبطة بتلك الأوراق المالية أو السندات أو سندات الدين. غرامات التأخير لا تعتبر فائدة لغرض هذه المادة.

3. لا تنطبق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة إذا كان المالك المنتفع بالفائدة مقيماً في دولة متعاقدة ويزاول نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الفائدة من خلال منشأة دائمة تقع فيها وتكون المطالبة بالدين التي تدفع عنها الفائدة مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة وفي مثل هذه الحالة تنطبق أحكام المادة (8).

4. تعتبر الفائدة قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان دافعها مقيما في تلك الدولة وعلى أي حال إذا كان الشخص الدافع للفائدة سواء كان مقيما في دولة متعاقد أم لا، يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة ذات صلة بالمديونية التي تدفع عليها الفائدة، وتتحمل الفوائد مثل هذه المنشأة الدائمة، فان هذه الفائدة تعتبر قد نشأت في الدولة التي توجد بها المنشأة الدائمة.

5. حيثما يتبين استناداً إلى علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بينهما معاً وشخص آخر إن قيمة الفائدة مع مراعاة المطالبة بالديون التي تدفع عنها تتجاوز القيمة التي يمكن إن يكون قد تم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة، عندئذ تطبق أحكام هذه المادة فقط على القيمة المذكورة الأخيرة، في مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقانون كل دولة متعاقدة مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

مادة (13)

الاتاوات

1. أن الإتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة والتي يكون المالك المنتفع منها مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة الأخرى.

2. يعني مصطلح الإتاوات حسب استخدامه في هذه المادة المدفوعات من أي نوع التي يتم استلامها كمقابل لاستعمال أو حق استعمال أي حقوق نشر عمل أدبي أو فني أو علمي بما في ذلك الأفلام السينمائية الاعمال على الافلام، الشرائط او أي وسائل اخرى لإعادة الانتاج لاستخدامها فيما يتعلق بالبث التلفازي او الاذاعي، وأي براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو مخطط أو تركيبة سرية أو عملية أو لمعلومات تتعلق بخبرات صناعية أو تجارية أو علمية.

3. لا تنطبق أحكام الفقرة (1) إذا كان المالك المنتفع بالإتاوات مقيماً في دولة متعاقدة ويزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها الإتاوات من خلال منشأة دائمة تقع فيها، أو وكان الحق أو الأموال اللذان تدفع عنهما الإتاوات يرتبطان ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة وفي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (8).

4. تعتبر الإتاوات قد نشأت في دولة متعاقدة، إذا كان الدافع مقيم في تلك الدولة وسواء كان الشخص الذي يدفع الإتاوات مقيماً في دولة متعاقدة أم لا، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة، وكان الالتزام بدفع الإتاوات يرتبط بها وتتحمل تلك المنشأة الدائمة عبأ دفع الإتاوات فإن هذه الإتاوات تعتبر عندئذ قد نشأت في الدولة التي تقع فيها المنشأة الدائمة.

5. حيثما و بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بين الاثنين معاً وبين شخص آخر، إن تجاوزت قيمة الإتاوات، مع مراعاة الاستعمال أو حق الاستعمال أو المعلومات التي تدفع مقابلاً لها ، القيمة التي كان من الممكن أن يتم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المنتفع وفي غياب مثل هذه العلاقة ، فإن أحكام هذه المادة تنطبق فقط على القيمة المذكورة الأخيرة وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقانون كل من الدولتين المتعاقدتين مع وجوب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

المادة (14)

أرباح رأس المال

1. يجوز أن تخضع المكاسب التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة والتي تم تعريفها في المادة (7) والواقعة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. يجوز ان تخضع الأرباح الناتجة من نقل ملكية الأموال المنقولة التي تشكل جزءا من الممتلكات التجارية لمنشأة دائمة يمتلكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، بما في ذلك الأرباح التي تنشأ من نقل ملكية مثل هذه المنشأة الدائمة (وحدها أو مع المشروع ككل) للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
3. تخضع الأرباح التي يكتسبها مشروع دولة متعاقدة الناتجة من نقل ملكية السفن أو الطائرات التي يتم تشغيلها في الحركة الدولية أو الأموال المنقولة المتعلقة بتشغيل هذه السفن أو الطائرات للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة التي يتواجد بها مركز الادارة الفاعلة للمشروع.
4. الارباح التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في حصص تستمد أكثر من 50% من قيمتها بشكل مباشر او غير مباشر من ممتلكات غير منقولة تتواجد في الدولة المتعاقدة الاخرى يجوز ان تخضع للضريبة في تلك الدولة الاخرى. لا تسري هذه الفقرة على الارباح من التصرف في حصص شركة مدرجة في بورصة اوراق مالية معترف بها في احدى او كلتا الدولتين المتعاقدتين او على الارباح المكتسبة من التصرف في حصص في إطار اعادة تنظيم الشركة.
5. تخضع الأرباح الناتجة من نقل ملكية أي عقار غير تلك المشار إليها في الفقرات (1)، (2)، (3) و (4) للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها المتصرف في الملكية.

المادة 15

الدخل من التوظيف

1. مع مراعاة أحكام المواد، (16)، (18) و (19) فان الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة هذا إن لم تمارس هذه

الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وإذا تمت ممارستها على ذلك النحو، فيجوز إخضاع المكافآت التي يتم اكتسابها هناك للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2. بالرغم من أحكام الفقرة (1) من هذه المادة فان هذه المكافآت التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة يزاولها في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المذكورة أولا وذلك إذا:

أ- تواجد مستلم المكافأة في الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو لفترات لا تتجاوز في مجموعها (183) يوم في أي 12 شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية و

ب- دفعت المكافآت بواسطة أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى

جـ- لم يتحمل عبء المكافآت منشأة دائمة يمتلكها صاحب العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى.

3. بالرغم من الأحكام السابقة لهذه المادة فان المكافآت المكتسبة فيما يتعلق بوظيفة تزاول على متن سفينة أو طائرة يتم تشغيلها في النقل الدولي من قبل مشروع دولة متعاقدة يجوز ان تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يتواجد بها مركز الادارة الفاعلة للمشروع.

مادة (16)

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة والمدفوعات المماثلة الأخرى التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضو في مجلس إدارة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة الاخرى.

مادة (17)

الفنانون والرياضيون

1. على الرغم من أحكام المادتين (8) و (15) فإن الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة بصفته فنانا كممثل مسرحي أو سينمائي أو إذاعي أو تلفزيوني أو موسيقيا أو رياضيا من أنشطته الشخصية التي مارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2. حيثما يستحق دخل مقابل أنشطة شخصية زاولها فنان أو رياضي بصفته المذكورة، ليس للفنان أو الرياضي نفسه ولكن لشخص آخر، فأنه يجوز إخضاع ذلك الدخل وبالرغم من أحكام المادتين (8)، (15) للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمت فيها ممارسة أنشطة الفنان أو الرياضي.

3. لا تسري احكام الفقرتين (1)و (2) على الدخل المكتسب من قبل الفنانين او الرياضين المقيمين في دولة متعاقدة من نشاطاتهم الشخصية التي مارسوها في الدولة المتعاقدة الاخرى اذا ما كانت زيارتهم الى تلك الدولة المتعاقدة الاخرى مدعومة اساسيا من اموال عامة للدولة المتعاقدة المذكورة اولا، بما فيه الاموال لا تقسيم سياسي فرعي، سلطة محلية او كيان تشريعي فيها، ولا على الدخل المكتسب من قبل منظمة غير ربحية فيما يتعلق بهذه النشاطات بشرط لا يكون جزء من دخلها مدفوعا او متوفر للمصلحة الشخصية لملاكها، المؤسسين او الاعضاء. في مثل هذه الحالة، فان الدخل يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها الفنان او الرياضي.

مادة (18)

المعاشات التقاعدية

1. طبقا لأحكام الفقرة (2) من المادة (19) فإن المعاشات التقاعدية والمكافآت الأخرى المماثلة والمبالغ العمرية التي تدفع لفرد مقيم في دولة متعاقدة مقابل توظيف سابق تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

2. – حسب استخدامها في هذه المادة:

أ) تعني عبارة "المعاشات التقاعدية والمكافآت الأخرى المماثلة" المدفوعات الدورية التي تدفع بعد التقاعد مقابل خدمة سابقة أو على شكل تعويض عن إصابات حدثت فيما يتصل بتوظيف سابق.

ب) تعني عبارة "مرتبات عمرية" مبلغاً محدداً يستحق الدفع بصورة دورية وفي أوقات محددة خلال سنوات الحياة أو خلال فترة محددة أو يمكن تحديدها بموجب التزام بتسديد المبالغ مقابل تعويض كافٍ وكامل من المال أو ما يقوم مقامه.

3. بالرغم من احكام الفقرة 1، فان المعاشات التقاعدية والمدفوعات الاخرى التي تتم بموجب تشريع تامين اجتماعي لدولة متعاقدة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

مادة (19)

الخدمات الحكومية

1.

أ) الأجور والمرتبات والمكافآت المماثلة الأخرى غير معاشات التقاعد التي تدفعها دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية فيها إلى فرد مقابل خدماته التي أداها لتلك الدولة المتعاقدة أو للفرع سياسي أو لسلطة محلية فيها تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

ب) مع ذلك فإن مثل هذه المرتبات والأجور و المكافآت المماثلة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات قد تم أداؤها في تلك الدولة وكان الفرد المقيم في تلك الدولة هو :

1 – أحد مواطني تلك الدولة.

2- لم يصبح الفرد مقيما" في تلك الدولة فقط لغرض تقديم الخدمات.

2. أ–بالرغم من احكام الفقرة 1،فان المعاشات التقاعدية و أي مكافئات مماثلة مدفوعة من قبل أو ناشئة من أموال صادرة عن دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية لأي فرد لقاء خدمات

مقدمة إلى تلك الدولة أو القسم السياسي الفرعي أو السلطة المحلية ، يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

ب_ ومع ذلك فإن المعاش التقاعدي والمكافآت المماثلة الأخرى يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الفرد مواطناً ومقيماً في تلك الدولة.

3. إن أحكام المواد(15)،(16)،(17) و (18) تسري على المرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات التقاعدية التي تتعلق بتأدية خدمات مرتبطة باعمال تمت ممارستها من قبل دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي أو سلطة محلية تابعة لها.

مادة (20)

المدرسون والباحثون

وفقا لاحكام المادة 19، الفرد الذي يكون أو كان قبيل زيارته لدولة متعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، والذي بدعوة من حكومة الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً أو جامعة أو كلية أو مدرسة أو متحف أو أي مؤسسة ثقافية في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، أو بموجب برنامج رسمي للتبادل الثقافي تواجد في الدولة المتعاقدة لمدة لا تزيد على سنتين متتاليتين فقط لغرض التدريس أو إلقاء محاضرات أو عمل أبحاث في مثل هذه المؤسسات، يعفى من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالمكافآت من هذا النشاط.

مادة (21)

الطلاب

1. المدفوعات التي يتسلمها طالب أو متدرب على العمل كان أو لازال قبل زيارته لدولة متعاقدة مباشرة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، والمتواجد في الدولة المذكورة أولاً فقط للتعليم أو للتدريب، لأغراض معيشته أو

التعليم أو التدريب لا تخضع للضريبة في تلك الدولة شريطة أن تكون تلك المبالغ قد اكتسبت من مصادر خارج تلك الدولة.

2. فيما يتعلق بالهبات،المنح الدراسية والمكافآت من التوظيف الغير مشمولة في الفقرة (1)،فان الطالب او المتدرب الموصوف في الفقرة (1)، يحق له اضافة خلال هذا التدريب او التعليم الى نفس الاعفاءات، او التخفيض فيما يتعلق بالضرائب المتوفرة الى المقيمين في الدولة المتعاقدة التي يزورها .

مادة (22)

الدخل الآخر

1. تخضع بنود دخل المقيم في دولة متعاقدة أينما تنشأ، والتي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية للضريبة فقط في تلك الدولة.

2. لا تنطبق أحكام الفقرة (1) على الدخل خلاف الدخل من الأموال غير المنقولة كما تم تعريفها في الفقرة (2) من المادة (6)، إذا كان المالك المنتفع من هذا الدخل مقيم في دولة متعاقدة ويزاول نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة تقع فيها، ويكون الحق أو الأموال التي يدفع هذا الدخل مقابلها مرتبطة ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة، في هذه الحالة تطبق أحكام المادة (8) .

المادة (23)

تجنب الازدواج الضريبي

1. حيثما يكتسب مقيم في دولة متعاقدة دخلا او يمتلك راس مال والذي وفقا لأحكام هذه الاتفاقية يجوز إخضاعه للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى، تسمح الدولة المتعاقدة المذكورة اولا كخصم من ضريبة دخل ذلك المقيم، مبلغ مساوي لضريبة الدخل المدفوعة في تلك الدولة الاخرى.

على كل لن يتجاوز هذا الخصم مبلغ ضريبة الدخل كما احتسبت قبل منح الخصم، والمنسوب الى الدخل الذي يجوز اخضاعه للضريبة في تلك الدولة الاخرى.

2. حيثما ووفقا لأي من أحكام هذه الاتفاقية اعفي الدخل المكتسب او راس المال الذي يتملكه مقيم في دولة متعاقدة من الضريبة في تلك الدولة، يجوز لمثل هذه الدولة عند احتساب مقدار الضريبة على الدخل او راس المال المتبقي لمثل هذا المقيم، أن تأخذ في الحسبان الدخل او راس المال المعفى.

مادة (24)

عدم التمييز

1. لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضريبة أو أية شروط متصلة بها، وتكون أكثر عبئا من الضريبة وشروطها المتصلة بها المفروضة أو ممكن فرضها على مواطني والأشخاص المقيمين في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى في نفس الظروف، بالخاص فيما يتعلق بالإقامة. بالرغم من أحكام المادة 1، يسري هذا الحكم على الأشخاص غير المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كلتيهما.

2. يجب ألا تجبى الضريبة التي تفرض على المنشأة الدائمة لمشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بطريقة تكون أقل رعاية عما يفرض في تلك الدولة الأخرى على مشاريع تابعة لتلك الدولة الأخرى وتباشر نفس الأنشطة فيها ويجب ألا تفسر أحكام هذه الفقرة على أنها تلزم دولة متعاقدة بان تمنح مواطني الدولة المتعاقدة الأخرى أية علاوات شخصية أو إعفاءات أو خصومات لأغراض الضريبة من جراء الوضع المدني أو المسؤوليات العائلية كالتي تمنحها لمواطنيها.

3. أ) باستثناء حيث تسري أحكام الفقرة (1) من المادة (10)، الفقرة (4) من المادة (12)، أو الفقرة (4) من المادة (13)، فان الفائدة، الإتاوات و المدفوعات الأخرى المدفوعة من قبل مشروع دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ولغرض تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لمثل هذا المشروع، يمكن خصمها تحت نفس الظروف كأنه قد تم دفعها إلى مقيم في الدولة المذكورة أولا. بشكل مماثل، اي دين لمشروع دولة

متعاقدة الى مقيم من الدولة المتعاقدة الاخرى، فإنها ولغرض تحديد الضريبة على راس مال هذا المشروع، يمكن خصمها تحت نفس الظروف كأنها دين مستحقة الى مقيم من الدولة المذكورة اولا.

ب) حيثما تتلقى منشأة دائمة تتواجد في دولة ارباح أسهم، فائدة او اتاوات تنشأ في الدولة الاخرى ذات صلة الى ملكية او حقوق ذات علاقة نشطة بتلك المنشأة الدائمة، فان هذه الدخل يخضع للضريبة في الدولة الاخرى وفقا لأحكام الفقرتين (1) و (2) من المادة (12)، والفقرتين (1) و (2) من المادة (13). تقوم الدولة المذكورة اولا بإزالة الازدواج الضريبي وفقا للشروط الموضوعة في الفقرتين (1) و (2) من المادة (23). يسري هذا الحكم بغض النظر عن مكان المكتب الرئيسي للمشروع الذي تعتمد عليه المنشأة الدائمة.

4. مشروع دولة متعاقدة والتي يكون رأس مالها مملوكا أو يتحكم فيه كليا أو جزئيا مباشرة أو غير مباشرة، واحد أو أكثر من مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، لن تخضع في الدول المذكورة أولا لأي ضريبة أو شروط متصلة بها أكثر عبئا من الضريبة والشروط المتصلة بها التي يخضع لها او يمكن أن يخضع مشروع مشابه للدولة المتعاقدة المذكورة أولا.

5. احكام هذه المادة، بالرغم من احكام المادة (2) تسري على الضرائب من كل نوع ووصف.

المادة (25)

إجراءات الاتفاق المتبادل

1. حيثما يعتبر شخص أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كلتيهما تؤدي أو سوف تؤدي بالنسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية فانه يمكنه بصرف النظر عن وسائل المعالجة المنصوص عليها في القوانين المحلية لكلتا الدولتين أن يعرض قضيته أمام السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة التي يقيم فيها أو اذا ما اندرجت قضيته تحت الفقرة (1) من المادة (23) الى الدولة التي يكون من مواطنيها،

يتعين عرض القضية خلال ثلاثة أعوام من أول إخطار بالإجراء الذي أدى إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية.

2. يتعين على السلطة المختصة إذا بدأ لها الاعتراض مسوغا وإذا لم تكن هي ذاتها قادرة على التوصل إلى حل مرض، إن تسعى إلى تسوية القضية عن طريق الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة بالدولة المتعاقدة الأخرى بقصد تجنب فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية. أي اتفاق يتم التوصل إليه سينفذ بالرغم من أي مهلة قانونية في القانون المحلي للدول المتعاقدة.

3. يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين أن تسعى عن طريق الاتفاق المتبادل فيما بينهم لتذليل أية صعوبات أو شكوك تنشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية كما يجوز لهما أيضا التشاور فيما بينها لإلغاء الازدواج الضريبي في الحالات التي لم ترد في هذه الاتفاقية.

4. يجوز أن تتصل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين مع بعضها البعض مباشرة، بما فيه عن طريق لجنة مشتركة تتألف من أنفسهم او ممثليهم، بغرض التوصل إلى الاتفاق حول المعنى المراد من الفقرات السابقة.

مادة (26)

تبادل المعلومات

1. تتبادل السلطات المختصة للدول المتعاقدة المعلومات المعنية لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو إدارة أو تنفيذ القوانين المحلية المتعلقة بالضرائب من كل نوع ووصف المفروضة نيابة عن الدول المتعاقدة، أو إحدى تقسيماتها السياسية أو إداراتها المحلية، طالما أن النظام الضريبي لا يتعارض مع هذه الاتفاقية. تبادل المعلومات غير مقيد بالمادتين 1 و2.

2. أي معلومات استلمت بموجب الفقرة 1 من قبل دولة متعاقدة ستعامل بسرية وبنفس الطريقة التي حصلت المعلومات عليها بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة، وستكشف فقط إلى الأشخاص أو السلطات (يتضمن ذلك المحاكم والأجهزة الإدارية) المهتمة بالتقييم أو تحصيل، التنفيذ أو الملاحقة المتعلقة بالاستئنافات فيما يتعلق

بالضرائب المشار إليها في الفقرة 1، أو ما سبق. وسيستعمل مثل هؤلاء الأشخاص أو السلطات المعلومات فقط لهذه الأغراض ويمكنهم كشف المعلومات في إجراءات المحكمة العامّة أو في القرارات القضائية.

3. في أي حالة لن تكون بنود الفقرات 1 و2 مفسّرة بما قد يفرض على دولة متعاقدة الالتزام:

أ- تنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين والممارسة الإدارية لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى؛

ب- لتقديم المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو الإجراء الطبيعي لإدارة تلك الدولة أو الدولة المتعاقدة الأخرى؛

ج-لإعطاء المعلومات التي قد تكشف أيّ أسرار تتعلق بالتجارة أو العمل أو الصناعة أو المعاملات التجارية أو المهنية أو العمليات التجارية، أو معلومات التي يكون الكشف عنها مخالفا للسياسة العامّة.

4. إذا طلبت معلومات من قبل دولة متعاقدة بالتوافق مع هذه المادة، تقوم الدولة المتعاقدة الأخرى باستعمال إجراءات جمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة، بالرغم من أنّ تلك الدولة الأخرى قد لا تحتاج مثل هذه المعلومات لأغراض ضريبتها الخاصة. إنّ الالتزام المحتوى في الجملة السابقة خاضع لتقييدات الفقرة 3، لكن لا يجوز في أي حالة أن تفسر مثل هذه التقييدات للسماح لدولة متعاقدة لرفض إعطاء المعلومات فقط لأنه ليس لها اهتمام محلي في مثل هذه المعلومات.

5. لا تفسر بنود الفقرة 3 للسماح لدولة متعاقدة لرفض إعطاء المعلومات فقط لأن المعلومات محفوظة لدى مصرف، مؤسسة مالية أخرى أو مرشّح أو شخص يتصرّف وفق وكالة أو قدرة ائتمانية أو لأنها تتعلّق باهتمامات ملكية لشخص.

المادة (27)

دخل الحكومات والمؤسسات

ان الحكومات الاتحادية او المحلية والمؤسسات المالية المملوكة بالكامل من قبل احدى الدولتين المتعاقدتين تعفى من الضرائب في الدولة الاخرى فيما يتعلق باي دخل او ارباح رأسمالية مكتسبة لمثل هذه الحكومة الاتحادية او المحلية من تلك الدولة المتعاقدة الاخرى فيما عدا الدخل الناتج من الهيدروكربونات كما هو موضح في المادة (3)، الدخل الناتج من الاموال غير المنقولة كما هو موضح في المادة (7) والارباح الرأسمالية على الاموال غير المنقولة كما هو موضح في المادة (14) الفقرتين (1) و (4).

مادة (28)

أعضاء البعثات الدبلوماسية و القنصلية

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على الامتيازات المالية لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو الهيئات القنصلية او البعثات الدائمة الى المنظمات الدولية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام اتفاقيات خاصة.

المادة (29)

الدخول حيز التنفيذ

1. تقوم كل من الدولتين المتعاقدتين بإخطار الدولة الأخرى كتابيا عن طريق القنوات الدبلوماسية باستكمال الإجراءات القانونية المطلوبة للتصديق على هذه الاتفاقية، تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ استلام آخر هذه الإخطارات.
2. وتسري الاتفاقية على:

أ) فيما يختص بالضرائب المحجوزة في المنبع للدخل المستمد في أو بعد اليوم الأول من يناير في السنة التقويمية التالية للسنة التي دخلت فيها الاتفاقية حيز النفاذ.

ب) فيما يتعلق بالضرائب الاخرى على الدخل، الى الضرائب لأي سنة ضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير للسنة التقويمية التالية للسنة التي دخلت فيها الاتفاقية حيز النفاذ.

مادة (30)

إنهاء الاتفاقية

1. تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى انهائها من قبل دولة متعاقدة. يجوز لأي من الدولتين انهاء هذه الاتفاقية، عن طريق القنوات الدبلوماسية بارسال اخطار بالإنهاء على اقل تقدير قبل ستة أشهر من نهاية أي سنة تقويمية.

2. في مثل هذه الحالة، لا تطبق أحكام الاتفاقية على الحالات التالية:

أ) فيما يختص بالضرائب المحجوزة في المنبع للدخل المستمد في أو بعد اليوم الأول من يناير في السنة التقويمية التالية للسنة التي أعطي فيها الإخطار.

ب) فيما يختص بالضرائب الاخرى على الدخل والضرائب على راس المال، المفروضة لأي سنة ضريبية تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير للسنة التقويمية التالية للسنة التي أعطي فيها الإخطار.

وإشهادا على ذلك قام الموقعون أدناه المفوضين تفويضا كاملا بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

وقعت في أبوظبي بتاريخ 6/5/2017م من نسختين أصليتين باللغات العربية، الفرنسية والانجليزية، وجميع النصوص متساوية في الحجية، في حالة الاختلاف بين أي من النصين، يسود النص الانجليزي.

عن حكومة
دولة الإمارات العربية المتحدة

عن حكومة
جمهورية بوروندي

بروتوكول

عند التوقيع اليوم على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية بوروندي لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل، وافق الموقعون ادناه على ان الاحكام التالية تشكل جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

1. بالإشارة الى الفقرة (1) من المادة (5) (المقيم):

(1) انه من المتفاهم عليه ان الصندوق الاستثماري وصندوق او خطة المعاشات التقاعدية لدولة متعاقدة يعتبر مقيم في تلك الدولة.

(2) يعني المصطلح "صندوق استثماري" صندوق استثماري، ترتيب او كيان لدولة متعاقدة والذي توافق السلطة المختصة لدولة متعاقدة على اعتباره وسيلة استثمار جماعي لغرض هذه الفقرة.

(3) يعني المصطلح "صندوق او خطة معاشات تقاعدية" أي خطة، مخطط، صندوق، ائتمان، او ترتيب اخر والذي يكون معفي من الضرائب بشكل عام ويتم تشغيله بشكل رئيسي لإدارة او توفير استحقاقات المعاشات التقاعدية او التقاعد او لاكتساب دخل لصالح واحد او أكثر من هذه الترتيبات.

بالأخص:

أ) في حالة الامارات العربية المتحدة، صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة ابوظبي والهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية؛

ب) في حالة جمهورية بوروندي، صندوق للمعاشات التقاعدية أو مخطط بالمعنى المقصود في قانون تنظيم نشاط شركات التأمين من 11 مايو 1989 وأي قانون أو تشريع يوضع أو يعدل هذا القانون في المستقبل؛

ج) أي صندوق معاشات تقاعدية اخر او مخطط اخر لدولة متعاقدة والذي توافق السلطة المختصة للدولة المتعاقدة على اعتباره صندوق معاشات تقاعدية او مخطط لغرض هذه الفقرة.

2. بالإشارة الى المادة (26) (تبادل المعلومات):

(1) طلبات تبادل المعلومات بموجب هذه الاتفاقية يتم اجرائها وفق ما هو منصوص عليه في الاتفاقية، وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في الاحكام التالية:

أ) انه من المتفاهم عليه ان معيار "ملائمة المنظور" يهدف الى توفير تبادل المعلومات في المسائل الضريبية على اوسع نطاق ممكن وفي نفس الوقت لتوضيح ان الدولتين المتعاقدتين لست لها حرية الانخراط في "حملات ادانة" او لطلب معلومات من غير المرجح ان تكون ذات صلة بالشؤون الضريبية لمكلف ضريبي معين.

(2) طلبات تبادل المعلومات يجب ان تكون مفصلة قدر الامكان، بما في ذلك المعلومات التالية:

1- هوية الشخص الخاضع للفحص او التحقيق. ويمكن ان تشمل هذه المعلومات الاسم او معلومات اخرى تكفي للتعرف على المكلف الضريبي؛

2- الفترة التي يشير اليها طلب المعلومات؛

3- بيان بالمعلومات المطلوبة وتشمل الطبيعة والشكل الذي تود الدولة الطالبة للمعلومات ان تتلقى عليه المعلومات؛

4- الاغراض الضريبية التي تطلب بشأنها المعلومات؛

5- الاسباب التي تجعل المعلومات المطلوبة ذات صلة منظورة لتنفيذ احكام الاتفاقية او لإدارة او تنفيذ القوانين الضريبية للدولة الطالبة للمعلومات فيما يتعلق بالشخص المحدد في الفقرة الفرعية (1) من هذه الفقرة؛

6- الاسباب التي تدعو الى الاعتقاد ان المعلومات المطلوبة تتواجد في الدولة المطلوب منها المعلومات او ان المعلومات في حيازة او يسيطر عليها شخص ضمن الولاية القضائية لهذه الدولة او يمكن الحصول عليها من قبل مثل هذا الشخص؛

7- الى الحد الممكن، اسم وعنوان أي شخص يعتقد انه يحوز او يسيطر على المعلومات المطلوبة؛

8- بيان بان الطلب يتوافق مع القوانين والممارسات الادارية للدولة الطالبة للمعلومات وان الطالبة للمعلومات مصرح لها الحصول على المعلومات بموجب قوانين الطالبة للمعلومات او في المسار الطبيعي للممارسات الادارية في الظروف المشابهة، استجابة لطلب معلومات من دولة متعاقدة بموجب الاتفاقية؛

9- بيان بان الدولة الطالبة للمعلومات قد اتبعت جميع الوسائل المتوفرة في اقليمها للحصول على المعلومات، ماعدا تلك التي قد تؤدي الى صعوبات غير متناسبة.

تتضمن الشروط المذكورة أعلاه الشروط الإجرائية التي يجب أن تفسر بطريقة لا تحبط التبادل الفعال للمعلومات.

أ) الحقوق والضمانات المتوفرة للأشخاص في دولة متعاقدة تظل سارية في تلك الدولة المتعاقدة أثناء عملية تبادل المعلومات.

ب) لا يجوز افشاء المعلومات المقدمة الى الدولة الطالبة للمعلومات وفقا لهذه الاتفاقية الى أي سلطة لدولة ثالثة.

ج) يجوز تقديم طلبات الحصول على المعلومات بالنسبة للفترات الضريبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير من السنة التقويمية التالية للسنة التي تدخل فيها الاتفاقية حيز النفاذ، حيث لا يوجد فترة ضريبية، لجميع الضرائب التي تنشأ في أو بعد 1 يناير من السنة التقويمية التالية للسنة التي تدخل الاتفاقية حيز النفاذ.

(3) ستكون جمهورية بورندي جاهزة لتبادل المعلومات التلقائي حالما تعتمد المعايير المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلقة بالتبادل التلقائي للمعلومات المالية بموجب اتفاقية ثنائية او متعددة الاطراف للتطبيق الكامل للمادة 25 من الاتفاقية.

3. بالإشارة الى المادة (27) (دخل الحكومة والمؤسسات):

لأغراض المادة (27)، فان المؤسسات التالية تعتبر جزء لا يتجزأ من الحكومة:

أ) مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي؛

ب) جهاز ابوظبي للاستثمار؛

ج) مجلس ابوظبي للاستثمار؛

د) جهاز الامارات للاستثمار؛

ه) شركة مبادلة للتنمية؛

و) شركة الاستثمارات البترولية الدولية؛

ز) دبي العالمية؛

ح) مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية؛

ط) شركة ابوظبي الوطنية للطاقة؛

ي) مصدر؛

ك) مجموعة ابوظبي المالية.

أيضا، تلك المؤسسات التي تنشأ من وقت لآخر من قبل الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية في الإمارات العربية المتحدة والتي تفي بمتطلبات هذه المادة، بشرط الإخطار المسبق من السلطة المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى السلطة المختصة في جمهورية بوروندي.

وإشهادا على ذلك قام الموقعون أدناه المفوضين تفويضا كاملا بالتوقيع على هذا البروتوكول.

وقعت في أبوظبي بتاريخ ٦/٢/٢٠١٧م من نسختين أصليتين باللغات العربية، الفرنسية والانجليزية، وجميع النصوص متساوية في الحجية، في حالة الاختلاف بين أي من النصين، يسود النص الانجليزي.

عن حكومة	عن حكومة
دولة الإمارات العربية المتحدة	جمهورية بوروندي

CONVENTION

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

AND

THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF BURUNDI

FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION

AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION

WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME

The Government of the Republic of Burundi and the Government of the United Arab Emirates hereinafter referred to as "Contracting States",

Desiring to promote their mutual economic relations and to enhance their cooperation in tax matters through the conclusion between them of a Convention for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income, have agreed as follows:

ARTICLE 1

PERSONS COVERED

This Convention shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

ARTICLE 2

TAXES COVERED

1. This Convention shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income, or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property and taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises, as well as taxes realized on capital appreciation.

3. The existing taxes to which the Convention shall apply are in particular:

    a. In The Republic of Burundi:

        i. the income tax;

    (herein after referred to as "The Republic of Burundi tax Act").

    b. In the UAE:

        i. the income tax;

        ii. the corporate tax;

    (herein after referred to as "UAE tax").

4. The Convention shall apply also to any identical or substantially similar taxes that are imposed under the laws of a Contracting State after the date of signature of the Convention in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any significant changes that have been made in their taxation laws.

ARTICLE 3

INCOME FROM HYDROCARBONS

Notwithstanding any other provision of this convention nothing shall affect the right of either one of the Contracting States, or of any of their local Governments or local authorities thereof to apply their domestic laws and regulations related to the taxation of income and profits derived from hydrocarbons and its associated activities situated in the territory of the respective Contracting State, as the case may be.

ARTICLE 4

GENERAL DEFINITIONS

1. For the purposes of this Convention, unless the context otherwise requires:

    a. The terms " a Contracting State" and " the other Contracting State" mean United Arab Emirates or The Republic of Burundi, as the context requires;

    b. The term " United Arab Emirates" when used in a geographical sense , means the territory of the United Arab Emirates which is under its sovereignty as well as the area outside the territorial water, airspace and submarine areas over which the United Arab Emirates exercises, sovereign and jurisdictional rights in respect of any activity carried on in its water, sea bed, sup soil, in connection with the exploration for or the exploitation of natural resources by virtue of its law and international law;

    c. the term "The Republic of Burundi" means the Republic of Burundi and, when used in a geographical sense means the territory of the Republic of Burundi;

    d. the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;

    e. the term "company" means any body corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes;

    f. the term "enterprise" applies to the carrying on of any business;

    g. the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

h. the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise that has its place of effective management in a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;

i. the term "competent authority" means:

   i. In The Republic of Burundi, the Minister of Finance or his authorized representative.

   ii. In the UAE, the Minister of Finance or an authorized representative of the Minister of Finance.

j. the term "national", in relation to a Contracting State, means:

   i. any individual possessing the nationality of that Contracting State; and

   ii. any person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in that Contracting State or of a political subdivision or a local government thereof;

k. the term "business" includes the performance of professional services and of other activities of an independent character.

l. the term "tax" means UAE tax or The Republic of Burundin tax, as the content requires.

m. the term "qualified government entity" means, Central bank of a Contracting State and any person, Agency, institution, authority, fund, enterprise, organization, or other entity owned or controlled directly or indirectly by a Contracting State or any political subdivision or local government thereof.

2. As regards the application of the Convention at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the law of that State for the purposes of the taxes to which the Convention applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that State.

ARTICLE 5

RESIDENT

1. For the purposes of this Convention, the term "resident of a Contracting State" means:

    a. In the case of the UAE, an individual who has his domicile in the United Arab Emirates and a national of the United Arab Emirates and a company which is incorporated in the United Arab Emirates and has its place of effective management there.

    b. In the case of The Republic of Burundi, any person who, under the laws of that State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management, or any other criterion of a similar nature, and also includes that State and any political subdivision or local authority thereof. This term, however, does not include any person who is liable to tax in that State in respect only of income from sources in that State.

2. For the purposes of paragraph 1 above, a resident of a Contracting State includes:

    a. the Government of that Contracting State and any political subdivision or local Government or local authority thereof;

    b. a qualified government entity.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

    a. he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident only of the State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);

    b. if the State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has an habitual abode;

    c. if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the State of which he is a national;

d. if he is a national of both States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

4. Where, by reason of the provisions of paragraph 1, a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the State in which its place of effective management is situated.

ARTICLE 6

PERMANENT ESTABLISHMENT

1. For the purposes of this Convention, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" includes especially:

   a. a place of management;

   b. a branch;

   c. an office;

   d. a factory;

   e. a workshop;

   f. a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources, and

   g. an agricultural exploitation, pastoral or forestry.

3. A building site or construction or installation project constitutes a permanent establishment only if it lasts more than six months.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

   a. the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;

   b. the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;

c. the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;

d. the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;

e. the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;

f. the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs *a)* to *e)*, provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person — other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 applies — is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually exercises, in a Contracting State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.

6. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business.

7. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

ARTICLE 7

INCOME FROM IMMOVABLE PROPERTY

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry)situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships, boats and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise.

ARTICLE 8

BUSINESS PROFITS

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general

administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere.

4. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

5. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

6. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Convention, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

ARTICLE 9

SHIPPING AND AIR TRANSPORT

1. Profits of an enterprise of a Contracting State from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

2. If the place of effective management of a shipping enterprise is aboard a ship, then it shall be deemed to be situated in the Contracting State in which the home harbour of the ship is situated, or, if there is no such home harbour, in the Contracting State of which the operator of the ship is a resident.

3. For the purposes of this Article profits from the operation of ships or aircraft in international traffic include:

    a. profits from the rental on a bareboat basis of ships or aircraft;

    b. profits from the use, maintenance or rental of containers, including trailers and related equipment for the transport of containers, used for the transport of goods or merchandise.

4. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits derived from:

    a. the participation in a pool, a joint business or an international operating agency;

    b. selling of tickets on behalf of another enterprise;

c. income deriving from deposits at a bank, bonds, shares and stocks and other debentures provided that such investments are incidental with the operations of that shipping or air transport enterprise.

ARTICLE 10

ASSOCIATED ENTERPRISES

1. Where

   a. an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or

   b. the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

   and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State —and taxes accordingly — profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Convention and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

ARTICLE 11

DIVIDENDS

1. Dividends arising in a Contracting State and beneficially owned by a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State.

This paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

2. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the taxation laws of the Contracting State of which the company making the distribution is a resident.

3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident through a permanent establishment situated therein and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 8 shall apply.

4. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State who is the beneficial owner of the dividends or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

ARTICLE 12

INTEREST

1. Interest arising in a Contracting State and beneficially owned by a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State.

2. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purpose of this Article.

3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises through a permanent establishment situated therein and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 8 shall apply.

4. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment, then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment is situated.

5. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner of the interest or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

ARTICLE 13

ROYALTIES

1. Royalties arising in a Contracting State and beneficially owned by a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State.

2. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematograph films and works on films, tapes or other means of reproduction for use in connection with television or radio broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process or for information (know-how) concerning industrial, commercial or scientific experience.

3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise through a permanent establishment situated therein and the right or property in respect of which

the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 8 shall apply.

4. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether or not a resident of a Contracting State, has in a Contracting State a permanent establishment in connection with which the obligation to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment, then such royalties shall be deemed to arise in the State where the permanent establishment is situated.

5. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner of the royalties or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

ARTICLE 14

CAPITAL GAINS

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 7and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise), may be taxed in that other State.

3. Gains derived by an enterprise of a Contracting State from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic, or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

4. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of shares deriving more than 50 per cent of their value directly or indirectly from immovable property situated in the other Contracting State may be taxed in that other State. However, this paragraph shall not apply to gains from the alienation of shares of a company listed on recognized

stock exchange of one or both of the Contracting States or to gains derived from the alienation of shares in the course of a corporate reorganization.

5. Gains from the alienation of any property, other than that referred to in paragraphs 1, 2, 3 and 4, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

ARTICLE 15

INCOME FROM EMPLOYMENT

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18, and 19, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived there from may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

    a. the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in any twelve month period commencing or ending in the fiscal year concerned, and

    b. the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State, and

    c. the remuneration is not borne by a permanent establishment which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic may be taxed in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

ARTICLE 16

DIRECTORS' FEES

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a

company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

ARTICLE 17

ENTERTAINERS AND SPORTSPERSONS

1. Notwithstanding the provisions of Articles 8 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsperson, from that resident's personal activities as such exercised in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsperson acting as such accrues not to the entertainer or sportsperson but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 8 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsperson are exercised.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply to income derived by entertainers or sportspersons who are residents of a Contracting State from personal activities as such exercised in the other Contracting State if their visit to that other Contracting State is substantially supported from the public funds of the first-mentioned Contracting State, including those of any political subdivision, a local authority or statutory body thereof, nor to income derived by a nonprofit making organization in respect of such activities provided no part of its income is payable to, or is otherwise available for the personal benefit of its proprietors, founders or members. In such a case, the income is taxable only in the Contracting State in which the entertainer or the sportsperson is a resident.

ARTICLE 18

PENSIONS

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 19, pensions and other similar remuneration and annuities paid to an individual who is a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that State.

2. As used in this Article:

   i. The terms "pensions and other similar remuneration" mean periodic payments made after retirement in consideration of past employment or

by way of compensations for injuries received in connection with past employment;

ii. The term "annuity" means a stated sum payable to an individual periodically at stated times during life, or during a specified or ascertainable period of time, under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money's worth.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, pensions and other payments made under the social security legislation of a Contracting State shall be taxable only in that State.

ARTICLE 19

GOVERNMENT SERVICE

1. a) Salaries, wages and other similar remuneration other than a pension paid by a Contracting State or apolitical subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that State and the individual is a resident of that State who:

i. is a national of that State; or

ii. did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.

2. a) Notwithstanding the provisions of paragraph 1, pensions and other similar remuneration paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

b) However, such pensions and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of that State.

3. The provisions of Articles 15, 16, 17 and 18, shall apply to salaries, wages, pensions, and other similar remuneration in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

ARTICLE 20

TEACHERS AND RESEARCHERS

Subject to the provisions of article 19, an individual who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who at the invitation of the Government of the first-mentioned Contracting State or of a university college, school, museum or other cultural institution in that first-mentioned Contracting State or under an official program of cultural exchange is present in that Contracting State for a period not exceeding two consecutive years solely for .the purpose of teaching giving lectures or carrying out research at such institution shall be exempt from tax in that Contracting State on his remuneration for such activity.

ARTICLE 21

STUDENTS

1. Payments which a student or business apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that State, provided that such payments arise from sources outside that State.

2. In respect of grants, scholarships and remuneration from employment not covered by paragraph 1, a student or business trainee described in paragraph 1 shall , in addition, be entitled during such education or training to the same exemptions, reliefs or reductions in respect of taxes available to residents of the Contracting State which he is visiting.

ARTICLE 22

OTHER INCOME

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Convention shall be taxable only in that State.

2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein and the right or property in respect of

which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 8 shall apply.

ARTICLE 23

ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

1. Where a resident of a Contracting State derives income or owns capital which, in accordance with the provisions of this Convention, may be taxed in the other Contracting State, the first-mentioned State shall allow as a deduction from the tax on the income of that resident, an amount equal to the income tax paid in that other State.

   Such deduction shall not, however, exceed that part of the income tax, as computed before the deduction is given, which is attributable to the income which may be taxed in that other State.

2. Where in accordance with any provision of the Convention income derived or capital owned by a resident of a Contracting State is exempt from tax in that State, such State may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income or capital of such resident, take into account the exempted income or capital.

ARTICLE 24

NON-DISCRIMINATION

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

3. a) Except where the provisions of paragraph 1 of Article 10, paragraph 4 of Article 12, or paragraph 4 of Article 13, apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State. Similarly, any debts of an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable capital of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been contracted to a resident of the first-mentioned State.

   b) Where a permanent establishment situated in a State receives dividends, interest or royalties arising in the other State corresponding to property or rights effectively connected with that permanent establishment, such income shall be taxable in the other State in accordance with the provisions of paragraphs 1 and 2of Article 12and paragraphs 1 and 2of Article 13. The first-mentioned State shall eliminate double taxation according to the terms set forth in paragraphs 1 and 2 of Article 23. This provision shall apply irrespective of the location of the head office of the enterprise on which the permanent establishment depends

4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first mentioned State are or may be subjected.

5. The provisions of this Article shall, notwithstanding the provisions of Article 2, apply to taxes of every kind and description.

ARTICLE 25

MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Convention, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 23, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Convention.

2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Convention. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Convention. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Convention.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly, including through a joint commission consisting of themselves or their representatives, for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

ARTICLE 26

EXCHANGE OF INFORMATION

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Convention or to the administration or enforcement of the domestic laws concerning taxes of every kind and description imposed on behalf of the Contracting States, or of their political subdivisions or local authorities, insofar as the taxation there under is not contrary to the Convention. The exchange of information is not restricted by Articles 1 and 2.

2. Any information received under paragraph 1 by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, the determination of appeals in relation to the taxes referred to in paragraph 1, or the oversight of the above. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

3. In no case shall the provisions of paragraphs 1 and 2 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;

b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;

c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public).

4. If information is requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph 3 but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.

5. In no case shall the provisions of paragraph 3 be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

ARTICLE 27

INCOME OF GOVERNMENT AND INSTITUTIONS

The Federal or the Local Governments and the financial institutions which are wholly owned by one of the Contracting States shall be exempt from tax in the other Contracting State in respect of any income or capital gains derived by such federal or Local Government from that other Contracting State except income from hydrocarbon as stated in article 3, income from immovable property as stated in article 7 and capital gains on immovable property as stated in article 14 paragraph 1 and 4.

ARTICLE 28

MEMBERS OF DIPLOMATIC MISSIONS AND CONSULAR POSTS

The provisions of the Convention shall not affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions, consular posts or permanent delegations to international organizations, under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

ARTICLE 29

ENTRY INTO FORCE

1. The Contracting States shall notify each other in writing, through diplomatic channels, that the procedures required by its law for the entry into force of this Convention have been satisfied. The Convention shall enter into force on the date of the last notification.

2. The Convention shall have effect:

    a) in respect of taxes withheld at source, to income derived on or after 1 January of the calendar year next following the year in which the Convention enters into force;

    b) in respect of other taxes on income, to taxes chargeable for any taxable year beginning on or after 1 January of the calendar year next following the year in which the Convention enters into force.

ARTICLE 30

TERMINATION

1. This Convention shall remain in force until terminated by a Contracting State. Either Contracting State may terminate this Convention, through diplomatic channels, by giving notice of termination at least six months before the end of any calendar year.

2. In such event, this Convention shall cease to have effect:

    a) in respect of taxes withheld at source, to income derived on or after 1 January of the calendar year next following the year in which the notice is given;

    b) in respect of other taxes on income and taxes on capital, to taxes chargeable for any taxable year beginning on or after 1 January of

the calendar year next following the year in which the notice is given.

In witness whereof the undersigned, duly authorised thereto, have signed this Convention.

Done in duplicate at Abu Dhabi this day of 6 / 2 / 2017, in the Arabic, French and English languages, each text being equally authentic. In case of divergence of interpretation the English text shall prevail.

For the Government of

The United Arab Emirates

For the Government of

the Republic of Burundi

PROTOCOL

At the signing today of the Convention between the Government of the United Arab Emirates and the Republic of Burundi for the Avoidance of Double Taxation and Prevention of Fiscal Evasion with respect to Taxes on Income, the undersigned have agreed upon the following provisions, which shall form an integral part of this Convention:

1. With reference to paragraph 1 of Article 5 (Residence):

(i) It is understood that an investment fund and a pension fund or scheme of a Contracting State are considered to be residents of that State.

(ii) The term "investment fund" means an investment fund, arrangement or entity of a Contracting State which the competent authority of the Contracting State agrees to regard as a collective investment vehicle for the purpose of this paragraph.

(iii) The term "pension fund or scheme" means any plan, scheme, fund, trust, or other arrangement which, is generally exempt from tax and operated principally either to administer or provide pension or retirement benefit or to earn income for the benefit of one or more such arrangements.

In particular:

(a) in the case of the United Arab Emirates, the Abu Dhabi Retirement Pensions and Benefits Fund and the General Pension and Social Security Authority;

(b) In the case of The Republic of Burundi, a pension fund or scheme within the meaning of the Law Regulating the activity of Insurance companies of 11 May 1989 and any other law or regulation that may develop or modify this law in the future;

(c) any other pension fund or scheme of a Contracting State which the competent authority of the Contracting State agrees to regard as a pension fund or scheme for the purpose of this paragraph.

2. With reference to Article 26 (Exchange of Information):

(i) Requests for information made under the Convention shall be processed as provided in the Convention, in accordance with the guidelines contained in the following provisions:

(a) It is understood that the standard of "foreseeable relevance" is intended to provide for exchange of information in tax matters to the widest possible extent and, at the same time, to clarify that the Contracting States are not at liberty to engage in "fishing expeditions" or to request information that is unlikely to be relevant to the tax affairs of a given taxpayer.

Requests for information should be as detailed as possible, including the following information:

(1) the identity of the person under examination or investigation. This information may include the name or other information sufficient to identify the taxpayer;

(2) the period to which the request of information refers;

(3) a statement of the information sought including its nature and the form in which the requesting State wishes to receive the information;

(4) the tax purpose for which the information is sought;

(5) the reasons why the information requested is foreseeably relevant for carrying out the provisions of the Convention or to the administration or enforcement of the tax laws of the requesting State in regard to the person identified in subparagraph (i) of this paragraph;

(6) grounds for believing that the information requested is held in the requested State or is in the possession or control of a person within the jurisdiction of the requested State or can be obtained by such person;

(7) to the extent possible, the name and address of any person believed to be in possession or having under control the information requested;

(8) a statement that the request is in conformity with the laws and administrative practices of the requesting State, and that the requesting State is authorised to obtain the information under the laws of the requesting State or in the normal course of administrative practice in similar circumstances, in response to a valid request of a Contracting State under the Convention;

(9) a statement that the requesting State has pursued all means available in its own territory to obtain the information, except those that would give rise to disproportionate difficulties.

The above requirements contain procedural requirements that must be interpreted with a view not to frustrate effective exchange of information.

(b) The rights and safeguards secured to persons in a Contracting State remain applicable in that Contracting State in the course of the process of information exchange.

(c) Information provided to a requesting State in accordance with the Convention shall not be disclosed to any authority of a third State or jurisdiction.

(d) Requests for information may be made in relation to taxable periods beginning on or after 1 January of the calendar year next following the year in which the Convention enters into force or, where there is no taxable period, for all taxes arising on or after 1 January of the calendar year next following the year in which the Convention enters into force.

(iii) The Republic of Burundi will be ready to exchange information automatically as soon as it has effectively adopted the common standard of the OECD concerning the automatic exchange of financial information under a bilateral or multilateral agreement for the full implementation of Article 25 of the Convention.

3. With reference to Article 27 (Income of Government and Institutions)

(i) For the purpose of Article 27, the following institutions are included:

(a) Central Bank of the United Arab Emirates;

(b) Abu Dhabi Investment Authority;

(c) Abu Dhabi Investment Council;

(d) Emirates Investment Authority;

(e) Mubadala Development Company;

(f) International Petroleum Investment Company (IPIC);

(g) Dubai World;

(h) Investment Corporation of Dubai;

(i) Abu Dhabi National Energy Company (TAQA);

(j) MASDAR;

(k) Abu Dhabi Financial Group.

Also, those institutions which from time to time will be created by the Federal or the local governments of the UAE which fulfill the requirements of this article, subject prior notification by the competent authority of the United Arab Emirates to the competent authority of The Republic of Burundi.

In witness whereof the undersigned, duly authorised thereto, have signed this Protocol.

Done in duplicate at Abu Dhabi this day of 6/12/ 2013 in the Arabic, French and English languages, each text being equally authentic. In case of divergence of interpretation the English text shall prevail.

For the Government of

The United Arab Emirates

For the Government of

the Republic of Burundi